

كلمة السيد وزير المالية

بمناسبة تنصيب فوج العمل المكلف بتقرير التقييم الاقتصادي

والمالي المتعلق بتسيير جائحة كوفيد 19

-الخميس 27 ماي 2021-

بعد بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على نبيه الكريم

أود في البداية أن أرحب بكافة الضيوف الحاضرين معنا، وأخص بالذكر السادة الأمناء العامون للوزارات وبنك الجزائر والإطارات المرافقة لهم، إلى جانب إطارات وزارة المالية، شاكرا للجميع اهتمامهم وجهودهم المحمودة، ضمن مساعي السلطات العمومية الهادفة لاستعادة مستويات النمو مقبولة تصب لاسيما ضمن مساعي تيسير تعافي اقتصاد البلاد.

كما تعلمون، لقد عرفت اقتصاديات العالم تراجعا معتبرا في النشاط الاقتصادي منذ بداية جائحة كورونا، حيث لجأت كل البلدان إلى اتخاذ إجراءات استثنائية من أجل ضمان تعافي مؤشراتنا الاقتصادية والعودة إلى وتيرة نمو إيجابية.

وفي هذا الإطار، قامت السلطات العمومية في الجزائر، على غرار جميع البلدان باتخاذ إجراءات مستعجلة من أجل الحد من آثار الأزمة المزدوجة الناتجة عن الوضعية الصحية وتراجع أسعار النفط على مستوى السوق الدولية.

تجدر الإشارة هنا إلى أن نسبة النمو لسنة 2020 سجلت تراجعاً نسبياً، بالمقارنة مع عدة بلدان أخرى، كما سجلت نسبة المديونية العمومية، مقارنة بالنتائج الإجمالي الخام، زيادة طفيفة مقارنة ببلدان الجوار وباقي الدول.

أمام هذا الوضع، قررت السلطات العليا للبلاد اتخاذ جملة تدابير وإجراءات استثنائية من أجل:

- 1- الحفاظ على القدرة الشرائية للمواطن؛
- 2- الحفاظ على المؤسسات الاقتصادية من خلال وضع إجراءات جبائية تسهيلية و تبسيطية؛
- 3- ترشيد النفقات العمومية؛
- 4- منح مزايا وإعانات للشركات التي تواجه صعوبات؛
- 5- تقليص أحجام الواردات؛
- 6- اقتناء اللقاحات واللوازم الصحية؛
- 7- إعادة النظر في النسبة الرئيسية لإعادة التمويل.

كما قام بنك الجزائر باتخاذ عدة قرارات احترازية من أجل التحكم في السيولة وذلك بهدف التصدي لتراجع النشاط الاقتصادي.

و تجدر الإشارة أيضا إلى أن كل هذه التدابير و الإجراءات الاستثنائية كلفت موارد معتبرة للخزينة العمومية، قُدرت بحوالي 238 مليار دينار مبنية كالاتي:

- اقتناء وسائل الحماية بـ 17,7 مليار دينار؛
- العلاوات الاستثنائية لفائدة العمال بـ 99,2 مليار دينار؛
- عمليات التضامن والمساعدات المالية لفائدة العائلات وفئات العمال الممارسين للمهن الحرة الهشة بـ 73,1 مليار دينار؛
- عمليات إعادة توطين المواطنين من الخارج بـ 9,5 مليار دينار؛
- عمليات التضامن الدولي بـ 271 مليون دينار؛
- اقتناء اللقاح ضد كوفيد 19 بـ 22,5 مليار دينار.

إضافة إلى ذلك قامت السلطات العمومية بوضع مخطط للإنعاش الاقتصادي يتمحور أساسا حول:

- 1- تنويع الاقتصاد الوطني للحد من التبعية للمحروقات؛
- 2- تشجيع إنشاء الشركات الاقتصادية المصغرة؛
- 3- عصرنة ورقمنة الإدارة و المؤسسات المالية العمومية؛
- 4- تشجيع التصدير والحد من الاستيراد؛

- 5- تشجيع الانتقال الطاقوي واستخدام الطاقات المتجددة؛
 - 6- مواصلة ترشيد النفقات العمومية؛
 - 7- استحداث أنماط جديدة لتمويل الاقتصاد والمشاريع الكبرى المهيكلّة مثل الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP)، وذلك للحد أساساً من اللجوء إلى التمويل الميزاني.
 - 8- الشروع في إنجاز العديد من المشاريع المهيكلّة مثل: الميناء المركزي، مشروع الفوسفات بغار جبيلات... إلى غير ذلك من المشاريع.
 - 9- إنعاش الأسواق المالية.
 - 10- تشجيع الإنتاج الوطني ووضع آليات لتسهيل عمليات التصدير.
 - 11- تأطير الإنفاق العمومي وترشيد النفقات العمومية.
- وتهدف السلطات العمومية من خلال كل هذه الإجراءات إلى إنعاش الاقتصاد الوطني من أجل تحقيق نسبة النمو المتوقعة لسنة 2021، أي +4%، خاصة وأن الوضع الاقتصادي العالمي يعرف بوادر انتعاش مع عمليات التلقيح وفتح الحدود بين البلدان.
- ففي هذا السياق يأتي قرار إنشاء فوج عمل مكلف بإعداد قرار حول التقييم المالي والاقتصادي لأثار جائحة كوفيد-19 من أجل تحديد التكاليف الاقتصادية لهذه الأزمة والسماح باتخاذ قرارات من شأنها إعادة بعث النشاط الاقتصادي.

ويكلف هذا الفوج انطلاقاً من تنصيبه بتقييم الآثار المترتبة عن جائحة كورونا، خاصة على وضعية الاقتصاد الكلي وعلى القطاعين الاقتصادي والصناعي الوطنيين.

كما سيقوم هذا الفوج باقتراح كل الإجراءات التي من شأنها أن تنعش النشاط الاقتصادي وتضمن عودة النمو الإيجابي ومواصلة برنامج عمل الحكومة.

ويتعين التذكير بأن هذه المساعي ستمكن السلطات العمومية من اتخاذ القرارات اللازمة لتجاوز الوضع الاقتصادي الحالي.

وفي الأخير أود أن أؤكد على حرص السلطات العمومية على تنويع المداخل الاقتصادية من خلال المحافظة على الشركات الاقتصادية الخالقة للثروة، وعلى تشجيع الاستثمار المنتج لاسيما من منظور الحد من التبعية للمحروقات، وستشهد الأيام المقبلة، بمشيئة الله العلي القدير، بوادر جدية للدفع بعجلة التنمية بصفة دائمة ومستدامة.

كما أطلب من الفوج المنصب في هذا الإطار بذل كل الجهود الممكنة من أجل إنجاز تقرير نوعي، من شأنه أن يكون أداة لاتخاذ القرار الناجع الذي يسمح بالاختيارات المناسبة لمواصلة إنعاش النشاط الاقتصادي في بلادنا.

مرة أخرى أشكر الجميع على الحضور، متمنيا النجاح والتوفيق لهذا الفوج في أداء المهمة المسندة إليه.

شكرا على كرم الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله.